IAEA
تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية

المؤتمـــر العـــام

GC(62)/14
٣ آب/أغسطس ٢٠١٨

توزيع عام
عربي
الأصل: انكليزي

الدورة العادية الثانية والستون

البند ٢٠ من جدول الأعمال المؤقت

(الوثيقة GC(62)/1 وإضافتها Add.1)

رسالة وردت من الممثلة المقيمة لإسرائيل بشأن الطلب الداعي إلى إدراج بند بعنوان "القدرات النووية الإسرائيلية" في جدول أعمال المؤتمر

١- تلقّى المدير العام رسالة بتاريخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٨ من الممثلة المقيمة لإسرائيل، بشأن الطلب المقدّم من الدول العربية الأعضـــاء في الوكالة والداعي إلى إدراج بند بعنوان "القدرات النووية الإســرائيلية" في جدول أعمال المؤتمر.

٢- وتُعَمَّم الرسالة طيّه، استجابة للطلب الوارد فيها.

البعثة الدائمة لإسرائيل
لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٨

صاحب السعادة،

بالإشـــارة إلى الوثيقة GC(62)/1/Add.1 المؤرخة ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٨، يشـــرّفني أن أنقل إليكم موقف دولة إسرائيل في الوثيقة طيه.

وسأكون شاكرة لكم لو تكرمتم بتعميم هذه الوثيقة على جميع الدول الأعضاء في الوكالة.

وتفضلوا سعادتكم بقبول أسمى آيات التقدير.

[التوقيع]
ميراف زافاري-أوديز
السفيرة
الممثلة الدائمة لإسرائيل
لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية واللجنة التحضـــيرية
لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

يوكيا أمانو
المدير العام
الوكالة الدولية للطاقة الذرية

البعثة الدائمة لإسرائيل
لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

بالإشارة إلى طلب قدّمه سفير قطر باسم الدول العربية الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مؤرخ ١١ تموز/يوليه ٢٠١٨، يدعو إلى إدراج بند بعنوان "القدرات النووية الإسرائيلية" في جدول أعمال المؤتمر العام الثاني والستين، تودُّ إسرائيل أن تعلن عن موقفها على النحو التالي:

لقد عُرضت بالفعل مبادرات ومشاريع قرارات عربية مماثلة ورفضتها أغلبية متزايدة من الدول الأعضاء في الوكالة خلال دورات المؤتمر العام للسنوات ٢٠١٠، و٢٠١٣، و٢٠١٤ و٢٠١٥. وفي العامين ٢٠١٦ و٢٠١٧، أدرجت المسألة في جدول الأعمال؛ بيد أنه لم يُقدَّم مشروع قرار في هذا الشأن. وفي حين تعتبر إسرائيل امتناع المجموعة العربية عن تقديم قرار في إطار هذا البند من جدول الأعمال خطوة مشجّعة، فإننا نأسف لفرض هذه المسألة على جدول أعمال المؤتمر العام. وبالتالي، فإنه من المؤسف للغاية أنّ الدول العربية اختارت مرة أخرى أن تثقل كاهل المؤتمر العام بهذا البند من جدول الأعمال. فذلك يُظهر نهجاً مثيراً للنزاع ومتحيّزاً ومعيباً من أساسه، يضفي طابعاً سياسياً على مناقشة المؤتمر العام. وهذه المسألة تقع كلياً خارج نطاق النظام الأساسي للوكالة وولايتها، ولا علاقة لها بجدول أعمال الوكالة، وتمس من مصداقية الوكالة باعتبارها منظمة مهنية.

إنّ إسرائيل تقدّر جُلّ التقدير نظام عدم الانتشار، وتقرّ بأهميته، ولا تزال تنفذ سياسةً مسؤولة قائمة على ضبط النفس في المجال النووي. إنَّ إصرار جيراننا على انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار يخفي رفضهم التفاعل بصدق ومباشرة مع إسرائيل بشأن المسائل الأمنية الإقليمية. كما أن ذلك يتجاهل الانتهاكات المتكررة من جانب الأعضاء الشرق أوسطيين في المعاهدة، الذين يطمحون إلى امتلاك أسلحة نووية تحت ستار الانضمام كأعضاء في معاهدة عدم الانتشار. ولقد تبين أنّ العراق وليبيا وإيران وسوريا، وهي دول داعمة لهذه المبادرة المعادية لإسرائيل، كانت جميعها في موضع انتهاك صارخ لواجباتها والتزاماتها الدولية في هذا الصدد، وما زال بعض هذه الدول يسعى إلى استخدام أسلحة الدمار الشامل المحظورة.

ومن شأن تقديم مشروع قرار ذي دوافع سياسية معنون "القدرات النووية الإسرائيلية" في إطار بند جدول الأعمال المطلوب أن يعوق حتما أي محاولة ترمي إلى إرساء تفاعل إقليمي مباشر. كما أنّ من شأن ذلك زيادة تحويل الانتباه عن الوضع السيئ السائد في العديد من الأماكن في منطقتنا، وعن الأخطار الحقيقية التي تثيرها دول الشرق الأوسط الحائزة لأسلحة دمار شامل أو الساعية إلى حيازتها، وحتى إلى استخدامها ضد سكانها المدنيين. ولن تساعد هذه المحاولة، لا في بناء الطمأنينة والثقة، وهما يمثلان عاملين أساسيين لإجراء أي مشاورات إقليمية مباشرة مفيدة، ولا في التعجيل بتحقيق نتائج عملية من هذا القبيل. بل إنها لن تؤدي إلاَّ لإضفاء طابع سياسي على الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتقويض مصداقيتها. ولذلك، فإنّ إسرائيل تأمل في أن تمتنع المجموعة العربية عن تقديم مشاريع قرارات معيبة هذه السنة، وفي السنوات المقبلة، وكذلك في أن تمتنع كليّاً عن إدراج هذه المسألة في جدول أعمال الوكالة.